الأمم المتحدة

A/C.3/56/6

الجمعية العامة

Distr.: General
26 October 2001
Arabic
Original: English

الدورة السادسة والخمسون
اللجنة الثالثة
البندان ١٢ و ١١٠ من جدول الأعمال
تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي
منع الجريمة والعدالة الجنائية

رسالة مؤرخة ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لجمهورية كوريا لدى الأمم المتحدة

أتشرف بأن أحيل طيه موجزا لندوة سيول لمناهضة الفساد، المعقودة يومي ٣٠ و ٣١ آب/أغسطس ٢٠٠١ في سيول، بجمهورية كوريا، واشتركت في استضافتها حكومة العاصمة سيول وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمانة العامة للأمم المتحدة. ويحتوي هذا الموجز على استنتاجات الندوة وتوصياتها.

وأعرب عن عظيم امتناني لو عملتم على تعميم هذه الرسالة ومرفقها بوصفهما وثيقة من وثائق الدورة السادسة والخمسين للجمعية العامة، في إطار البند ١٢ من جدول الأعمال ''تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي'' والبند ١١٠ من جدول الأعمال ''منع الجريمة والعدالة الجنائية''.

(توقيع) سون جون - يونغ
الممثل الدائم

011101 311001 01-60485 (A)
0160485

مرفق للرسالة المؤرخة ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١ الموجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لجمهورية كوريا لدى الأمم المتحدة

ندوة سيول لمناهضة الفساد، ٢٠٠١
موجز تنفيذي
(٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١)

في الفترة من ٣٠ إلى ٣١ آب/أغسطس ٢٠٠١، اشتركت حكومة العاصمة سيول وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمم المتحدة في استضافة ندوة سيول لمناهضة الفساد، ٢٠٠١، التي حضرها ممثلون من المنظمات الدولية (منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، ومصرف التنمية الآسيوي، ومنظمة الشفافية الدولية) كما حضرها ممثلون لبلدان من مختلف مناطق العالم. وقد نظّم الندوة معهد سيول للشفافية وساعدته في ذلك مؤسسة آسيا.

وكان الهدف الرئيسي للندوة مساعدة المراكز الحضرية الرئيسية على زيادة الشفافية في إداراتها العامة وتخفيف الفساد عن طريق تقاسم خبرة سيول، لا سيما نظامها الشبكي لتعزيز الإجراءات المتعلقة بطلبات الشؤون المدنية. وهذا النظام القائم على الشبكة يتيح للمواطنين رصد الطلبات على التصاريح أو الموافقات التي قد تتعرض للفساد وإثارة التساؤلات إذا تم تقصي أي من حالات الشذوذ. وفي الوقت ذاته، مكّنت الندوة المشاركين من تقاسم خبراتهم وممارساتهم بشأن مختلف تدابير مناهضة الفساد التي كانت ناجحة أو لم تكن ناجحة جدا. ومن المأمول فيه أن يؤدي تبادل الخبرات هذا إلى مساعدة المشاركين على الحصول على منظور جديد بشأن تدابير مناهضة الفساد التي قد تكون فعّالة في مدينة و/أو بلد كل منهم.

وقد اعتمد المشاركون في الندوة نتائج وتوصيات عامة ترد فيما يلي:

إشارة إلى البيان المشترك للتعاون بين إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمم المتحدة وحكومة العاصمة سيول،

وتأكيدا من جديد لأهمية الشفافية والمساءلة وحسن الاستجابة في الإدارة العامة، لا سيما في تعزيز الأخلاق ومنع الفساد في الإدارة المحلية وإدارة الولاية والإدارة المركزية،

واعترافا بدخول تحسينات في مجال الحكم ''الإلكتروني'' تتيح أداء الخدمات على نحو أكثر كفاءة، وفي الزمن الحقيقي، واعتمادا على المواطن،

وعلما بأن المبتكرات في هذه المجالات ينبغي أن تتكامل على نحو فعال في الإطار الإداري،

وتأكيدا لأهمية دور القيادة السياسية في إثبات الالتزام بحكم نظيف وشفاف،

فإن المشاركين في ندوة سيول لمناهضة الفساد، ٢٠٠١، بصفتهم خبراء في مجال الإدارة المحلية، وإدارة الولاية، والإدارة المركزية، وأخلاقيات القطاع العام، والسياسات المناهضة للفساد:

نعترف بأن نظام سيول الشبكي لتعزيز الإجراءات مثال مفيد للأطراف المهتمين بتحسين الشفافية والمساءلة في إداراتهم ونقترح أن تقوم الأمم المتحدة وحكومة عاصمة سيول بتوزيع الكتيب ''آلية زيادة الشفافية في الإدارة: نظام سيول الشبكي لتعزيز الإجراءات''،

نوصي بأن تواصل الأمم المتحدة وحكومة العاصمة سيول توفير التعاون التقني بما ينسجم مع روح البيان المذكور أعلاه المشترك بين الأمم المتحدة وسيول، بما في ذلك تعزيز التعاون التقني الثنائي، بناء على طلب من الأطراف المهتمين بالعمل بتدابير الحكم ''الإلكتروني'' أو بتحسينها لا لمكافحة الفساد وتعزيز المثل الأخلاقية فحسب بل كذلك للنهوض عموما بالخدمات العامة المقدمة للمواطنين، والاستفادة من تكنولوجيا المعلومات لصالح الجنس البشري،

نقترح أن ينظر منظمو ندوة سيول لمناهضة الفساد، ٢٠٠١، وغيرهم من الأطراف المهتمين في عقد اجتماع متابعة في المستقبل القريب، خلال سنتين أو ثلاث سنوات، لرصد تقدم التعاون التقني المحرز في مجال العمل بالإجراءات الإدارية كنظام سيول الشبكي لتعزيز الإجراءات وتحسينها،

نقترح كذلك أن تتخذ السلطات الكورية خطوات لتوجيه اهتمام الدورة السادسة والخمسين للجمعية العامة للأمم المتحدة إلى استنتاجات هذه الندوة وتوصياتها في سياق مناقشتها المقبلة لموضوع الإدارة العامة والتنمية.

موجز لأعمال الندوة

معلومات أساسية

لقد قادت سيول، عاصمة جمهورية كوريا، تنمية بلدها بوصفها مركز السياسة والاقتصاد والتعليم والثقافة. وشجعت بذلك على دفع سرعة النمو الاقتصادي للبلد. غير أنها، كالعديد من العواصم، تواجه مشكلة الفساد التي تلازم هذا النمو السريع.

واعترافا بأن مسألة الفساد ليست مجرد مسألة حسن نية أو سلوك أخلاقي من جانب الموظف، بل هي فوق ذلك مسألة إيجاد نظام إداري يستأصل بفعالية أسباب الفساد ويحول دون وقوع الأذى، اعتمدت البلدية نهجا متسقا لمكافحة الفساد. ويتبع هذا النهج في وقت واحد أربعة خطوط رئيسية للعمل هي: التدابير الوقائية، والتدابير التأديبية، وكفالة الشفافية في الإدارة، وتعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص. ومن المبادرات التي اتخذتها مدينة سيول لمكافحة الفساد، النظام الشبكي لتعزيز الإجراءات المتعلقة بطلبات الشؤون المدنية، الذي يُعرف بالنظام الشبكي. وقد وضع النظام الشبكي لتحقيق الشفافية في إدارة المدينة بمنع حالات التأخير التي لا لزوم لها أو المعالجة الجائرة للشؤون المدنية من جانب الموظفين. ويسمح هذا النظام القائم على أساس الشبكة للمواطنين برصد طلبات التراخيص أو الموافقات التي قد تكون عرضة للفساد وإثارة التساؤلات حين تُكتشف أي حالة من حالات الخلل.

ففي أيار/مايو ٢٠٠١، وقّعت حكومة العاصمة سيول وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمم المتحدة إعلانا مشتركا للتعاون كي تعملا معا على تقديم النظام الشبكي إلى الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بوصفه ممارسة حسنة. وعلى نحو ما أوجز في البيان المشترك، اشتركت المنظمتان في استضافة ندوة سيول لمناهضة الفساد، ٢٠٠١، في الفترة من ٣٠ إلى ٣١ آب/أغسطس ٢٠٠١. وقام بتنظيم الندوة معهد سيول للشفافية، ودعمته في ذلك مؤسسة آسيا. وحظيت الندوة بحضور جيد من ممثلين عن المنظمات الدولية كمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، ومصرف التنمية الآسيوي، ومنظمة الشفافية الدولية، وعن بلدان من مختلف مناطق العالم. وخلال الاجتماع الذي استغرق يومين، عاين المشاركون مباشرة مزايا النظام الشبكي واستعرضوا مشروع كتيب لطريقة تشغيله. وهذا الكتيب، الذي سيكون إنتاجا مشتركا، سيتاح للدول الأعضاء باللغات الرسمية الست للأمم المتحدة.

وكان الهدف الرئيسي للندوة مساعدة المراكز الحضرية الرئيسية على زيادة الشفافية في إدارتها العامة وبالتالي تقليل الفساد من خلال تقاسم خبرة سيول، وخصوصا النظام

الشبكي. وفي الوقت ذاته، مكنت الندوة المشاركين من تقاسم خبراتهم وممارساتهم بشأن مختلف تدابير مناهضة الفساد التي نجحت أو لم تكن ناجحة تماما. ومن المأمول فيه أن يساعد تبادل الخبرات المشاركين على اكتساب منظور جديد بشأن تدابير مناهضة الفساد قد يكون فعالا في مدينة و/أو بلد كل منهم.

وبالنظر إلى الاستنتاجات والتوصيات المعتمدة، شرع المشاركون والمنظمون في المضي نحو تحقيق هذه الأهداف. وتبين هذه الوثيقة أن المشاركين يؤكدون من جديد أهمية الشفافية والمساءلة وحسن الاستجابة في مجال الإدارة العامة؛ ويعترفون بالتحسينات في الحكم ''الإلكتروني'' وضرورة تحقيق الإدماج الفعال للمبتكرات في الإطار الإداري؛ ويؤكدون على أهمية دور القيادة السياسية في إثبات الالتزام بحكم نظيف. وقد اعترفوا بأن نظام سيول الشبكي هو أداة مفيدة للأطراف المهتمين بتحسين الشفافية والمساءلة في إداراتهم واقترحوا توزيع كتيب بشأن هذا النظام تُعِده حكومة العاصمة سيول والأمم المتحدة. وأوصوا بأن تواصل حكومة العاصمة سيول والأمم المتحدة توفير التعاون التقني وتعزيز التعاون التقني الثنائي بين الأطراف المهتمين. كما أوصوا بأن يُنظر في عقد اجتماع متابعة في غضون سنتين أو ثلاث سنوات. وأخيرا، اقترحوا أن توجه السلطات الكورية انتباه الجمعية العامة في دورتها السادسة والخمسين إلى النتائج التي توصلت إليها الندوة.

وسيصدر تقرير ختامي عن الندوة، يضم موجزا للمناقشات وورقات المعلومات الأساسية. والإطار التنظيمي لهذا التقرير هو برنامج الندوة. وفيما يلي موجز للمناقشات حسب الجلسة.

الجلسة الأولى: الفساد والتنمية

خصصت هذه الجلسة الافتتاحية لاستكشاف الصلة بين الفساد والتنمية. وقدمت أربع كلمات من المشاركين الذين يمثلون منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، وجامعة نيويورك، ومصرف التنمية الآسيوي، والرابطة الكورية لدراسات الفساد. ولم تدرج أي مناقشة في البرنامج.

عبرت الكلمة الأولى التي قدمتها منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي عن تقاسم بعض الخبرات والدروس المكتسبة من خلال الجهود المبذولة في تشجيع الحكم العام الجيد، وتعزيز الحكم الحسن في عالم الشركات، ومحاربة الرشوة في المعاملات التجارية. وفضلا عن ذلك، جرى إبراز أهمية الاستفادة على نحو كامل من الفرص التي تتيحها التطورات في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

وقدم الكلمة الثانية، ''الحكم 'الإلكتروني'، والشفافية وإدارة الأداء في القطاع العام''، البروفيسور دينيس سميث من جامعة نيويورك. واحتج بأنه لقطف الثمار الكاملة للحكم ''الإلكتروني'' وتحقيق الشفافية يجب أن يجتمع هذان العنصران مع ابتكار آخر هو إدارة الأداء. ففي حين أن الحكم ''الإلكتروني'' والشفافية وقياس النتائج وإدارتها تقدم جميعا إسهاما في الحكم الحسن للمدن، فإنها يمكن أن تكون معا صيغة قوية فعلا لـ ''الإدارة الهادفة إلى تحقيق النتائج''.

وتناولت كلمة مصرف التنمية الآسيوي دور المؤسسات الإنمائية المتعددة الأطراف في مكافحة الفساد من خلال دعم وتعزيز مبادئ الحكم الحسن. وتم بيان الأدوار الثلاثة للمؤسسات الإنمائية المتعددة الأطراف وهي: زيادة الوعي بالفساد وأثره في المجتمع، والتأكيد على أن مراقبة الفساد ذات أهمية بالنسبة للبلدان الأعضاء، وتزويد الجمهور بمثل عن الحكم الجيد.

وأخيرا، قدم البروفيسور يونغ - جونغ كيم من جامعة سونغسيل كلمة بعنوان ''نظام مناهضة الفساد في كوريا: نحو استراتيجيات متكاملة للحكومات المحلية''. وعرض لمسألة الفساد في السياق الكوري وقدم مقترحات مختلفة بشأن الاستراتيجيات اللازمة للحكومات المحلية لمراقبة الفساد. كذلك تم التأكيد على أهمية وضع استراتيجية متكاملة للمستويين المحلي والوطني لتحقيق حرب فعالة ضد الفساد.

الجلسة الثانية: آلية الشفافية لحكومة العاصمة سيول - النظام الشبكي لتعزيز الإجراءات

تابعت الكلمة التي قدمتها حكومة العاصمة سيول تطور النظام الشبكي لتعزيز الإجراءات بشرح خلفيته ووضعه بين المبادرات الأخرى لمناهضة الفساد التي أدخلتها حكومة العاصمة سيول. ومدينة سيول، كالعديد من المراكز الحضرية الأخرى التي تنمو بسرعة، واجهت ضرورة معالجة مشكلتها المتعلقة بالفساد. وقد وصفت حكومة العاصمة سيول مرة بأنها ''الجحيم''، لأن الموظفين المحليين يسيئون استعمال قدرتهم على الاستنساب، لا سيما عندما يمنحون مختلف التصاريح والرخص. ولعلاج هذه الحالة اعتمدت حكومة العاصمة سيول نهجا متسقا لاستئصال الفساد: التدابير الوقائية، والتدابير التأديبية، وزيادة الشفافية في الإدارة، وتعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص.

ففي المقام الأول، أجريت عملية تغيير شديد في الأنظمة، فألغي ونقح ٨٠ في المائة من الأنظمة التي كانت تفرض قيودا لا لزوم لها. وفضلا عن ذلك، ولمنع الروابط غير المشروعة مع عالم التجارة، فإن الممارسة التي جرى العمل بها لزمن طويل الخاصة بإعطاء

السلطة عن مجال محدد لشخص واحد قد ألغيت، واتبعت طريقة تناوب الموظفين بانتظام. وثانيا، يعاقب موظفو المدينة عن كل عمل ينطوي على أذى. ولكفالة تنفيذ مبدأ ''عدم التسامح'' مع الفساد، بدأت مدينة سيول بالعمل بتدابير مختلفة للإبلاغ، منها البريد الإلكتروني، وخطوط الاتصال المباشرة، وبطاقة الإبلاغ المباشر التي تقدم إلى المحافظ. وثالثا، بدأ العمل بالنظام الشبكي لتعزيز الإجراءات المتعلقة بطلبات الشؤون المدنية. وهذا النظام يتيح للجمهور رصد الطريقة التي تسير بها طلباتهم عن طريق شبكة الإنترنت. فالسجلات المفتوحة لجميع مراحل إجراء من الإجراءات الإدارية تستبعد الحاجة إلى اتصال شخصي مع موظف معين. وهي تغني عما يطلق عليه اسم ''أجور السرعة''. ومنذ أن بدأ النظام الشبكي لتعزيز الإجراءات عمله في نيسان/أبريل ١٩٩٩، تحسنت إلى حد كبير الشفافية والنزاهة في حكومة العاصمة سيول، وفقا للتغذية الراجعة التي أتت من المقيمين في سيول. وأخيرا، هناك مؤشر لمناهضة الفساد. ومن خلال هذا المؤشر، تقوم إدارة سيول بتقييم مستوى النزاهة لكل وحدة إدارية، وتعلن النتيجة كل سنة. وإدارة المدينة ناشطة في إشراك المواطنين في مختلف الأنشطة التي تجريها لمناهضة الفساد.

وفي المناقشة التي تلت، أثار المشاركون بعض النقاط الرئيسية. وقدمت ملاحظة مفادها أن مبادرات سيول لمناهضة الفساد، والنظام الشبكي على وجه الخصوص، بدت ناجحة في القطاعات أو الخدمات التي تكون فيها السلطة على مستوى المدينة. ويجيء التساؤل عن فاعليتها عندما يجري تقاسم السلطة مع حكومات إقليمية أو مركزية أخرى، مع عدم وجود نظام مماثل لديها. لذلك أثيرت مسألة بدء العمل بنظم مماثلة أو تكميلية في نطاق سلطات الجهات الأخرى. وأثار مشارك آخر مسألة كيفية زيادة استعمال آليات الإبلاغ من قبل الجمهور، للإبلاغ عن أعمال الفساد وضرورة وجود منهجيات لإجراء قياس دقيق لفاعلية هذه التدابير وغيرها من تدابير مناهضة الفساد التي تتبعها حكومة العاصمة سيول. وأخيرا، تم التأكيد على ضرورة مواصلة زخم هذه المبادرات المناهضة للفساد، حتى في حالة تغير الحكومة، وذلك عن طريق الحصول على دعم غير حزبي.

الجلسة الثالثة: السبل الفعالة لمكافحة الفساد في الحكومات البلدية

كان الهدف في الجلسة الثالثة هو استخلاص بعض الدروس بشأن الطرق الفعالة لمكافحة الفساد عموما، وعلى المستوى البلدي خصوصا. وألقيت ثلاث كلمات قدمتها الجهات التالية: (١) الأمم المتحدة عن دورها، و (٢) مؤسسة آسيا عن دور المصالح التجارية، و (٣) منظمة الشفافية الدولية في كوريا عن دور المنظمات غير الحكومية.

قدمت الأمم المتحدة كلمة مفادها أن الفساد يمكن أن يعتبر عرضا من أعراض ضعف الإدارة وسوء التنظيم. ومن خلال هذا المنظور، يرجع الفساد بصورة رئيسية إلى مشكلة هيكلية لنقاط الضعف المؤسسية التي يمكن التغلب عليها بتعزيز القدرات المؤسسية وتدريب المواطنين ليعرفوا حقوقهم. ودور الأمم المتحدة هو تيسير تبادل الخبرات والممارسات فيما بين الحكومات الوطنية ودون الوطنية وسائر أصحاب المصلحة المهتمين في القطاع الخاص والمجتمع المدني، وتعزيز التعاون المتبادل.

وركزت كلمة مؤسسة آسيا على أهمية إشراك المصالح التجارية في الجهود المناهضة للفساد، لأن هذه المصالح هي في الوقت ذاته سبب لهذه الأفعال الفاسدة وضحية لها. ونظرا لأن الفساد يزيد من تكلفة إنجاز العمل بالنسبة للجميع ويحجب بعض الفئات بالكامل عن مسارات معينة في الأعمال التجارية، يوجد حافز قوي للوسط التجاري بأن يشارك في أنشطة مناهضة الفساد. وجرى إبراز مثل لمشاركة نادي مكاتي التجاري في الفلبين في برنامج بعنوان ''الحكم الشفاف المسؤول'' لتوضيح المشاركة الفعالة من جانب إحدى المنظمات التجارية.

وقدمت منظمة الشفافية الدولية بكوريا كلمة أبرزت كيف أن المنظمات غير الحكومية تستطيع أن تشترك في شراكات تعاونية غير مناوئة مع الحكومات في المبادرات التي تتخذ لمناهضة الفساد. ففضلا عن دور الرقيب التقليدي الذي تتخذه المنظمات غير الحكومية، يمكنها أيضا أن تقترح تدابير جديدة في مجال السياسة العامة، كتلك التي اقترحتها منظمة الشفافية الدولية بكوريا على القطاع العام الكوري: مواثيق النزاهة، وشبكة أمين المظالم، والأبحاث الرامية إلى رصد التقدم المحرز في تدابير مناهضة الفساد، وما إلى ذلك. ولمشاركة المنظمات غير الحكومية أهمية في زيادة شفافية الإدارة المحلية. وفي الوقت ذاته، يلزم أن تقوم المنظمات غير الحكومية بنفسها بتنظيم هياكل مشاركة مناسبة لتيسير مشاركة الجمهور.

وخلال المناقشة التي تلت الكلمة، ذكرت ملاحظة مفادها أنه حتى الآن، كان صانعو السياسات العامة يضعون تركيزا أكبر على ماذا يفعلون لتخفيف الفساد بدلا من التركيز على كيفية تخفيف الفساد. واقترح المشاركون في المناقشة أن الجهود الناجحة لمناهضة الفساد ينبغي أن ترتب الأنشطة حسب أولويتها، كأن ترتب قرارات الأمم المتحدة المناهضة للفساد حسب أولويتها بالنسبة للتنفيذ. ثم وجه الانتباه إلى ضرورة استقلال المنظمات غير الحكومية. فإذا كانت المنظمات غير الحكومية تتلقى أموالها بصورة رئيسية من حكوماتها، فإن دورها في مواثيق النزاهة، وتعيين أمين المظالم على النحو الذي فعلته حكومة

العاصمة سيول، وما إلى ذلك، قد تكون محدودة. وذكرت نقطة أخرى مفادها أن الفساد ينظر إليه بوصفه مشكلة من مشاكل التكاليف والمنافع، لكن من الأفضل تقليل فرص الفساد بدلا من تقصيها والمعاقبة عليها. فالنظام الشبكي، على سبيل المثال، له منافع تقنية عديدة. غير أن منافعه الاقتصادية أقل وضوحا. وقد يكون إجراء دراسة للأثر بعد انقضاء عدة سنوات ذا فائدة كبيرة. ويرجع نجاح النظام الشبكي إلى صفات الأفراد المستصوبة إلى حد بعيد – المحافظ الحالي وموظفوه. غير أن النجاح في الأمد الطويل لأي سياسة لمناهضة الفساد لا ترتكز على الأفراد فحسب بل كذلك على نظام للحكم الصالح.

الجلسة الخاصة: دور تكنولوجيات المعلومات في تحقيق الشفافية وأداء الخدمات والإدارة القائمة على مصلحة المواطن في حكومات العواصم

خلال هذه الجلسة الخاصة، جرى عرض أربع دراسات حالة لإدماج تكنولوجيات المعلومات في الإدارة العامة. وقد وصفت الوكالة السويدية للإدارة العامة نظام *Kontact*-N، وهو عملية تسجيل مبسطة للمشاريع التجارية عن طريق شبكة الإنترنت. وتضمنت الكلمة الثانية وصفا لاستعمال مدينة فانكوفر لتكنولوجيات المعلومات، على نحو يتراوح من صفحات الويب إلى الخرائط المحلية الإلكترونية. وعرضت الكلمة الثالثة التي قدمتها وزارة التخطيط والميزانية الكورية لمحة موجزة عن مختلف مبادرات تكنولوجيا المعلومات التي تستعمل في كوريا والإطار التشريعي والمؤسسي الذي تتطلبه. كما تناولت الكلمة الأخيرة حالة مدينة سيول في استعمال تكنولوجيا المعلومات لتحسين الأداء والمشاركة في إدارتها.

وركزت مناقشة المشاركين على أحد التطورات في الحكم ''الإلكتروني والإدارة القائمة على مصلحة المواطن. وينظر إلى تكنولوجيات المعلومات والاتصالات الحديثة على أنها أداة قوية للتوفيق بين الإدارات والمواطنين. فالعلاقات بين الحكومة والمواطن تغطي نطاقا واسعا من التفاعلات في كل مرحلة من دورة صنع السياسة العامة: بدءا من تصميم السياسة العامة، وانتهاء بالتنفيذ والتقييم. وتوجد علاقات باتجاه واحد تنتج فيها الحكومة وتؤدي معلومات كي يستعملها المواطنون. وتوجد علاقات في اتجاهين يقدم فيها المواطنون تغذية راجعة إلى الحكومة. كما توجد علاقات قائمة على الشراكة مع الحكومة يشترك فيها المواطنون بنشاط في عملية صنع السياسة العامة.

وكانت الأسئلة الرئيسية التي جرت مناقشاتها كما يلي: كيف يمكن تطبيق تكنولوجيات المعلومات والاتصالات والاستفادة منها في الإدارة العامة؟ ما هو الدور المنتظر للمواطنين الفاعلين المشاركين في الحكم ''الإلكتروني''؟ ما هي التأثيرات المفيدة أو الضارة لتكنولوجيات المعلومات والاتصالات في الحكم؟ وقد اعترف جميع المشاركين بمزايا تطبيق

الحالات المعروضة وأدائها وفعاليتها. لكنهم أثاروا تساؤلات مثل ما يلي: كيف يمكن اعتماد هذه النظم بسهولة؟ ما هي التكلفة وما هو الزمن اللازمان لإقامة هذه النظم؟ وما هي أولويات العمل بهذه النظم؟

وانتهت الجلسة إلى أن باستطاعة الحكم ''الإلكتروني'' أن يستفيد من مشاركة المواطنين الفعالة كما يمكن أن تكون تكنولوجيات المعلومات والاتصالات ذات فائدة للحكم الصالح. والمتطلبات المحددة التي تم التوصل إليها هي القيام على نحو استراتيجي بإنشاء هيكل أساسي اجتماعي، وتوفير نظام قانوني مناسب للبيئة الجديدة لتكنولوجيات المعلومات والاتصالات، وتبسيط العمليات الإدارية وإعادة تصميم العمليات التجارية، وتعزيز شراكة بين المواطنين والحكومة تقوم على مشاركة المواطنين الفعالة، ونشر الوعي بين المواطنين وموظفي القطاع العام، وفرض تدابير داخل الشبكة وخارجها في نفس الوقت.